



الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون
الدولي

(المداخلة الاولى)

كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد عبد الله باذيب
عن جهود الحكومة اليمنية في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والتعافي الاقتصادي
والتنمية المستدامة
في اليمن
المنتدى العربي للتنمية المستدامة
بيروت 15-17 مارس 2022

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الامين

معالي الوزراء

سعادة السفراء

المشاركون والمشاركات جميعا اسعد الله صباحكم بالخير والبركات

اتوجه بالشكر للقائمين على ادارة المنتدى العربي للتنمية المستدامة على دعوتي للمشاركة في فعاليات هذا المنتدى والذي اتخذ من التعافي والمنعة عنوانا له وطريقا للوصول الى التعافي من جائحة كورونا والسعي نحو اكتساب المنعة من اي ازمان اخرى مستقبلية.

المشاركون والمشاركات

سأقتصر في كلمتي على عدد من النقاط المتصلة بالجهود الحكومية في مجال الحماية الاجتماعية والتعافي في اليمن والتوجهات المستقبلية لتطوير وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية كأداة لتعزيز التعافي والمنعة.

الجهود الوطنية لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية والتعافي

- لقد تركزت الجهود الدولية والوطنية لتعزيز وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية باعتبارها محور ارتكاز في التعاطي مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفايروس كورونا وغيرها من الازمات، وخاصة مع فئة واسعة من السكان الذين تشملهم مظلة الحماية الاجتماعية الأكثر تأثراً بالأزمة في بعدها الصحي والاجتماعي.

- اليمن كما تعرفون يمر بظروف استثنائية و اوضاع صراع وهشاشة اضعفت قدرة الدولة على التعاطي مع موضوع الحماية الاجتماعية ومع ملف التنمية بصورة عامة فهو يواجه أزمة مركبة إنسانية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة، منذ حوالي سبع سنوات من الحرب والصراع المتصاعد. والتي الحقت اضرارا بالغة بالبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، كما ساهم تفشي فايروس كورونا في اليمن في زيادة معاناة الأسر المعيشية وخاصة الفقيرة وفاقم من الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية.
- الحماية الاجتماعية في اليمن بصورة عامة أحد الوسائل الرئيسية للتخفيف من آثار الصراع والجوائح وأحد أدوات الصمود والانتعاش المبكر، وخاصة شبكة الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية،

برامج وآليات الحماية الاجتماعية

هناك نوعين من برامج الحماية الاجتماعية والمتمثلة في شبكة الامان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

اولا شبكة الامان الاجتماعي للحد من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية ومواجهة الازمات

- انشأت الحكومة اليمينة شبكة الأمان الاجتماعي في عام 1996. وتشمل صندوق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، والتمويل الأصغر.
- تقوم هذه المكونات بمساعدة الأسر الأشد فقراً وتضرراً على مواجهة الآثار السلبية للإصلاحات والصدمات الاقتصادية وآثار التغيرات المناخية بما فيها الازمات الصحية.
- صندوق الرعاية الاجتماعية: يهدف إلى تقديم الإعانات النقدية والعينية للفئات الأكثر فقراً وقد بلغ عدد الفقراء المشمولين بمساعدة صندوق الرعاية الاجتماعية نحو 1.5 مليون حالة مستفيدة، توزعت بنسبة 55% و 45% لكل من الذكور والإناث على التوالي
- الا انه توقف الصندوق عن صرف المساعدات الخاصة بسبب الصراع، وتقوم حالياً منظمة اليونيسف بتمويل ودعم فني من البنك الدولي بصرف التحويلات النقدية الى المستفيدين والتي تؤثر على حوالي 9 مليون فرد في 22 محافظة على مستوى الجمهورية (333 مديرية).

- **الصندوق الاجتماعي للتنمية.** يهدف إلى مكافحة الفقر على المستوى الوطني من خلال أربعة برامج رئيسية هي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل)، وفق معايير محددة للاستهداف الجغرافي، القطاعي، والاجتماعي للأنشطة يتم مراجعتها وتطويرها وفق الظروف والأزمات التي تمر بها البلاد. ويمثل الصندوق قصة نجاح حيث يصنف عالمياً بأنه من أفضل البرامج
- **حالياً مع ظروف الحرب** يركز الصندوق على توفير الحماية الاجتماعية من خلال إيجاد عمالة مدفوعة الأجر لأكثر الأسر والأفراد تضرراً بالصراعات وعدم الاستقرار، وخصوصاً ممن اضطرتهم الظروف إلى النزوح من مساكنهم ومناطقهم. ويستثمر الصندوق الاجتماعي موارده في 12 قطاعاً رئيسياً للخدمات يستجيب من خلالها لتوفير الحماية الاجتماعية والتخفيف من آثار الصراع والصدمات على حياة أشد المجتمعات ضعفاً وتضرراً.
- **مشروع الأشغال العامة.** وقد أنشئ بغرض إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة. وتوفير الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً وتحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية للفئات الفقيرة
- **حالياً هناك مشروع** الاستجابة الطارئة للأزمة الإنسانية في اليمن الممول من البنك الدولي والذي ينفذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بالشراكة مع مشروع الأشغال العامة، بهدف التخفيف من تأثير الأزمة الحالية على الأسر

والمجتمعات المحلية ومساعدتهم للتعافي من الأزمة، وإعادة تقديم الخدمات الرئيسية من خلال دعم البنية التحتية وتحسين توليد الدخل، وخلق فرص عمل قصيرة الأجل وتحسين التغذية والأمن الغذائي وتقديم الدعم لتعزيز سبل العيش .

ثانياً: التأمينات الاجتماعية

- تقدم خدمات التأمين الاجتماعي في اليمن من خلال عدد من المؤسسات التأمينية للقطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنتسبي الامن والجيش وتساهم في منح الأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والأسر المؤمن عليهم من خلال دفع معاشات التقاعد والتعويضات ويحق للموظف الحصول على معاش تقاعدي عندما يكون قد عمل لمدة 35 عاماً أو بلغ سن الستين من عمره في الوظيفة.
- وتقوم مؤسسات التأمين الاجتماعية بدور حيوي في حماية المؤمن عليهم من خلال تقديم التأمين ضد مخاطر العجز والوفاة، وإصابات العمل، ولا تقدم خدمات التأمين الصحي في الغالب لمنتسبيها. وكذلك، لا يوجد في اليمن تأمين ضد البطالة للسكان في سن العمل، وهذا يعكس القصور الواضح في خدمات التأمين المتاحة للمؤمن عليهم حتى قبل الحرب.

جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي في حشد الموارد للحماية الاجتماعية ومواجهة الازمات والتعافي من جائحة كورونا

- سعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي لحشد موارد في إطار خطة الاستجابة لمواجهة الوضع الانساني المتفاقم بما في ذلك الحماية الاجتماعية ومجابهة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وقد تم تنفيذ حزمة متنوعة من البرامج والتدخلات يمكن الاشارة الى أبرزها.
- مشروع الاستجابة للطوارئ والأزمات الممول من البنك الدولي بمبلغ 848 مليون دولار والذي بدء تنفيذه في أغسطس 2016 من خلال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة اليونسف. ويهدف المشروع الى تقديم التحويلات النقدية المشروطة وخلق فرص عمل والحفاظ على قدرات المؤسسات الوطنية في التنفيذ .
- برامج التحويلات النقدية للنازحين داخلياً والفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة بحوالي 48 مليون دولار واستفاد 1.2 مليون نازح داخلياً لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية منها الإيجارات والغذاء والوقود والأدوية وخدمات الحماية.
- حصلت اليمن على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بقيمة 400 مليون دولار لبرنامج النقد مقابل العمل وبرنامج الاستثمار المجتمعي وذلك بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات محلية رئيسية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- مشروع الحماية الاجتماعية 2017 - 2020 الممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة في عدد من المحافظات ويهدف مشروع الحماية الاجتماعية الى تعزيز

الأمن المالي من خلال أنشطة مدرّة للدخل والوصول إلى الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعية وتشجيع إشراك النساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى في أنشطة تنمية المجتمع.

● برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني وهو برنامج مشترك بقيمة 34.8 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي.

● تقديم منحة من البنك الدولي للحد من مخاطر التفشي المحتمل لفيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن. بمبلغ 26.9 مليار دولار بهدف تقوية أنظمة الصحة العامة الضعيفة في اليمن.

● خطة الاستجابة الانسانية في عام 2020. للتخفيف من فيروس كورونا المستجد والتصدي له من خلال كبح انتقال الفيروس وتسريع شراء ونقل وتوزيع لوازم مكافحة فيروس كورونا المستجد بما في ذلك معدات الحماية الشخصية ومكثفات الأكسجين ووحدات العناية المركزة وأجهزة التنفس الاصطناعي. ولوازم مكافحة الفيروس..

● إعادة تخصيص مبلغ 36 مليون دولار من مشاريع سابقة متوقفة لمواجهة تفشي كورونا وتداعياته الاقتصادي في القطاع الصحي والزراعي والسمكي

● اخيرا هناك العديد من الدول قدمت مساهمات لتعزيز استجابة اليمن في مواجهة كوفيد-19، منها: المملكة العربية السعودية بحوالي 35 مليون دولار والولايات المتحدة الامريكية بمبلغ 10 مليون دولار.

التحديات والصعوبات التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية والتعافي

هناك الكثير من التحديات والقيود التي تواجه تطوير الحماية الاجتماعية منها

- محدودية الموارد المحلية الموجهة نحو برامج التنمية والتعافي بما في ذلك برامج الامان الاجتماعي والخدمات الاساسية
- ارتفاع عدد المحتاجين للحماية والمساعدة بنسبة عالية جدا، تصل إلى أكثر من 80% من السكان الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية.
- تدني القيمة الحقيقية للتحويلات النقدية والمرتببات التقاعدية.
- افتقار اليمن إلى استراتيجية طويلة المدى لنظام الحماية الاجتماعية.
- صعوبة توسيع التغطية للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية نتيجة اتساع رقعه الفقر وقطع مرتببات شريحة واسعة من السكان وفقدان لعدد كبير من الوظائف.

الخطوات القادمة

- واخيرا تستهدف الحكومة اليمنية وخاصة في مرحلة توسيع وتحسين برامج الحماية الاجتماعية الحالية بما فيها شبكة الامان الاجتماعي لتلبية احتياجات جميع الفئات المستهدفة خاصة احتياجات النازحين داخليا.
- اعداد استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية في إطار خطة الاعداد والتعافي الاقتصادي
- تعزيز برامج سبل المعيشة في القطاع الزراعي والسمكي والمجتمعات الريفية
- بناء قدرات المستفيدين، وتمكينهم من امتلاك الأصول المنتجة مع التركيز على المرأة.
- رفع نسبة التغطية التأمينية لقوة العمل في القطاع الخاص وشكرا جزيلا على حسن الاستماع